موازين التمكين

قراءة إسلامية في صراع القوى والنظام العالمي الجديد ..

مركز وصل للبحوث والدراسات

موازين التمكين

قراءة إسلامية في صراع القوى والنظام العالمي الجديد

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

المقدمة 5

صراع القوى ومستقبل النظام العالمي: رؤية إسلامية في موازين الهيمنة 8

سُنَّة التدافع وإعداد القوة: حتمية المواجهة في عالم متغير 11

وحدة الصف وتكامل المصالح: ضرورة بناء القوة الإقليمية 14

الاستراتيجية الأمريكية وتحولات الهيمنة: قلق من تآكل التفرد 17

أثر التغلغل الصهيوني في القرار الأمريكي: تضارب المصالح وتداعياته 19

الاقتصاد كأداة للهيمنة والصراع: معركة الدولار واليوان 22

سلاح النفط وحسم المعارك الجيوسياسية: استراتيجية الضغط على الصين 26

استراتيجية ترامب لاحتواء الصين: من العقوبات الاقتصادية إلى ورقة النفط 30

مشهد عالمي في طور إعادة التشكيل: سنن التدافع وبناء القوة 33

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

منذ أن عرف الإنسان التاريخ، لم تتوقف سنن الصراع بين الأمم، ولم تخلُ الأرض من تدافع القوى وتغير موازين الغلبة. فكم من أمم ظنت أن قوتها ستبقى أبد الدهر، ثم انقلبت عليها الأيام، وكم من أمم كانت ضعيفة في أعين الناس، ثم نهضت حين امتلكت أسباب القوة، وأصلحت داخلها، وتمسكت بمبادئها.

إن العالم اليوم يقف على أعتاب مرحلة تاريخية فاصلة؛ مرحلة تتراجع فيها موازين قديمة، وتظهر فيها قوى جديدة تسعى إلى إعادة رسم خريطة النفوذ العالمي. فالصراع لم يعد مجرد مواجهة بين جيوش في ميادين القتال، بل أصبح صراعًا على الاقتصاد، والطاقة، والتكنولوجيا، والهوية.

وفي وسط هذا التحول الكبير، يبقى السؤال الأعظم: أين موقع الأمة الإسلامية في عالم تتصارع فيه القوى الكبرى؟ وهل تكون مجرد ساحة تتنافس عليها الأمم، أم تعود قوة فاعلة تصنع الأحداث ولا تكتفي بمراقبتها؟

إن الإجابة لا تبدأ من السلاح وحده، ولا من كثرة الموارد وحدها، بل تبدأ من أعماق الأمة نفسها؛ من عقيدتها، ومنهجها، ووحدتها، وجهادها في سبيل الله بالقوة وحد السيف، وقدرتها على فهم سنن الله في النهوض والسقوط. فقد أثبت التاريخ أن الأمم لا تُبنى بالثروات فقط، وإنما تُبنى بالإيمان الذي يحركها، والعلم الذي يرفعها، والإعداد الذي يحميها، والعدل الذي يثبت أركانها.

لقد صنع المسلمون الأوائل أعظم نموذج في التاريخ حين جمعوا بين التوكل على الله والأخذ بالأسباب، فانتقلوا من أمة قليلة العدد والإمكانات إلى قوة غيّرت وجه العالم. لم يكن سر قوتهم في كثرة المال أو السلاح فقط، بل في اجتماع القلوب على الحق، والالتزام بالوحي، وترك البدع والمحادثات ومحاربة كل بدعة، ونشر التوحيد، وحسن القيادة، والاستعداد لمواجهة التحديات.

وهذا الكتاب لا ينظر إلى الصراعات الدولية باعتبارها أحداثًا منفصلة، بل يحاول قراءة المشهد من خلال سنن التاريخ وموازين القوة؛ ليفهم كيف تصعد الأمم، وكيف تفقد القوى الكبرى مواقعها، وكيف تتحول التحالفات والمصالح إلى أدوات لصناعة النظام العالمي الجديد.

إن المعركة الحقيقية في عصرنا ليست فقط معركة حدود أو موارد، بل معركة إرادات ومشاريع؛ بين من يمتلك رؤية للمستقبل، ومن يعيش تابعًا لتحولات الآخرين. ولذلك فإن فهم موازين القوى ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة لكل أمة تريد أن تحفظ وجودها وتصون مصالحها.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعًا، وأن يرزق الأمة الإسـلامية الـوعي والبصـيرة، وأن يردها إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ، وأن يهيئ لها من أمرها رشدًا.

﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 40]

صراع القوى ومستقبل النظام العالمي: رؤية إسلامية في موازين الهيمنة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن المتأمل في تاريخ الأمم يدرك أن القوة الحقيقية ليست مجرد امتلاك الجيوش، ولا كثرة الأموال، ولا التفوق العلمي وحده، وإنما القوة قبل ذلك كله هي قوة الصلة بالله، والاستقامة على شرعه، وتحقيق العبودية له كما أراد سبحانه. فالأمم قد تمتلك أسباب القوة المادية ثم تفقدها حين تبتعد عن أسباب التمكين الحقيقية، بينما قد تبدأ أمة قليلة العدد والإمكانات ثم يفتح الله لها أبواب القوة حين تستقيم على أمره وتأخذ بأسباب النصر.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: 123]

فكانت بدر درسًا خالدًا في أن النصر ليس تابعًا للمقاييس المادية وحدها؛ فقد كان المسلمون أقل عددًا وعدة، ولكنهم كانوا أقوى بالله، ثابتين على الحق، مطيعين لرسول الله ﷺ، فحقق الله لهم ما لم يكن بالحسابات البشرية المجردة.

إن عزّة الأمة الإسلامية لا تُستعاد بتقليد الأمم الأخرى في مناهجها، ولا بمجرد امتلاك أدواتها المادية، بل تبدأ بالعودة إلى الدين الذي أنزله الله، وتحكيم كتابه وسنة نبيه ﷺ، وفهم الإسلام كما فهمه الجيل الأول من الصحابة والتابعين الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية، فقال:

«خَيرُكُم قَرني، ثُمَّ الذينَ يَلونَهم، ثُمَّ الذينَ يَلونَهم -قال عِمرانُ: لا أدري: ذَكَرَ ثِنتَينِ أو ثَلاثًا بَعدَ قَرنِه- ثُمَّ يَجيءُ قَومٌ، يَنذِرونَ ولا يَفونَ، ويَخونونَ ولا يُؤتَمَنونَ، ويَشهَدونَ ولا يُستَشهَدونَ، ويَظهَرُ فيهمُ السِّمَنُ.» أخرجه مسلم (2535)

فذلك الجيل لم تكن قوته في مجرد التنظيم العسكري أو الإدارة السياسية، بل كانت قوته في صفاء العقيدة، ووحدة المنهج، وتعظيم الوحي، وتقديم أمر الله ورسوله على الأهواء والعصبيات. فلما صلحت القلوب والمنهج، سخّر الله لهم أسباب القوة والتمكين.

ولهذا فإن أي مشروع نهضة للأمة لا يبدأ من السلاح والاقتصاد فقط، بل يبدأ من إصلاح الأساس الذي تُبنى عليه الحضارات؛ من تصحيح الاعتقاد، والتمسك بالسنة، والبعد عن أسباب التفرق والانحراف، وترك ما يخالف هدي الوحي من البدع والمحدثات التي تضعف وحدة الأمة وتشتت طريقها.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: 153]

فكلما ابتعدت الأمة عن أصلها الذي قامت عليه، فقدت من أسباب قوتها، وكلما عادت إلى الوحي بفهم صحيح، استعادت قدرتها على البناء والتأثير.

ثم يأتي بعد ذلك الأخذ بالأسباب التي أمر الله بها؛ من العلم، والإعداد، والتنظيم، والقوة الاقتصادية والعسكرية. فالإسلام لا يدعو إلى التواكل، بل يجمع بين الاعتماد على الله وبذل السبب. وقد ظهر ذلك واضحًا في سيرة النبي ﷺ؛ فقد كان أكمل الناس توكلًا على الله، ومع ذلك كان يخطط للمعارك، ويختار المواقع، ويرسل العيون، ويعقد العهود، ويعد القوة الممكنة.

فالقوة المادية في المنظور الإسلامي ليست مستقلة بذاتها، وإنما هي سبب من الأسباب التي يجريها الله، والتمكين في النهاية بيده سبحانه.

قال تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 10]

ومن هنا فإن قراءة صراع القوى في العالم لا ينبغي أن تكون قراءة مادية مجردة، بل قراءة تجمع بين فهم السنن الإلهية وفهم قوانين الواقع؛ فالدول ترتفع حين تجمع بين العقيدة الصحيحة، والقيادة الرشيدة، والإعداد القوي، والعمل المنظم.

وهذا الكتاب محاولة لقراءة موازين القوة والتحولات العالمية من منظور إسلامي استراتيجي، ينظر إلى الأحداث لا باعتبارها صراع مصالح فقط، بل باعتبارها جزءًا من حركة التاريخ التي تجري وفق سنن الله في الأمم.

سُنَّة التدافع وإعداد القوة: حتمية المواجهة في عالم متغير

إن من سنن الله تعالى التي لا تتبدل في حياة البشر أن الأمم لا تعيش في فـراغ، وأن حركة التاريخ تقوم على التدافع بين القوى، قال الله تعـالى: ﴿وَلَوْلَـا دَفْـعُ اللَّـهِ النَّـاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 251]

فهذا التدافع ليس مجرد صراع مادي بين الدول، بل هو جـزء مـن الحكمـة الإلهيـة في بقاء التوازن ومنع استفراد قوة واحدة بالناس، إذ لو تُركت الأمم بلا ممانعة ولا مقاومة، لتحولت القوة إلى طغيان، وتحول النفوذ إلى استعلاء، ولانتشر الفساد في الأرض.

ومن هنا جاء الإسلام بمنهج يجمع بين التوكل على الله والأخـذ بأسـباب القـوة؛ فلـم يأمر المسلمين بالاستسلام للواقع، ولم يجعل حسن النيـة بـديلاً عـن الاسـتعداد، بـل جعل الإعداد من مقتضيات الإيمان وحفظ الدين والأنفس والمصالح.

قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِـهِ عَـدُوَّ اللَّـهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَـا تُنفِقُـوا مِـن شَـيْءٍ فِـي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 60]

فهذه الآية ترسم قاعـدة اسـتراتيجية عظيمـة؛ أن الأمـة التـي تريـد حمايـة وجودهـا ورسالتها لا بد أن تمتلك مـن أسـباب القـوة مـا يمنـع عنهـا العـدوان ويجعـل الآخـرين

يحسبون حسابها. والقوة هنا ليست محصورة في الجانب العسكري فقط، بل تشمل قوة العقيدة، ووحدة الصف، والعلم، والاقتصاد، والصناعة، والتقنية، والقدرة على اتخاذ القرار باستقلال.

وقد جسد النبي ﷺ هذا المنهج في بناء الدولة الإسلامية الأولى؛ فمع كونه مؤيدًا بالوحي، لم يترك الأخذ بالأسباب. ففي غزوة بدر في رمضان سنة 2هـ (624)، نظم الصفوف، واختار الموقع، واستشار أصحابه، وأعد ما استطاع من أسباب النصر. وفي غزوة الأحزاب في سنة 5هـ (627)، أخذ بفكرة حفر الخندق، وهي وسيلة دفاعية جديدة لم تكن معروفة في جزيرة العرب، مما يدل على أن الأخذ بالأسباب والاستفادة من الوسائل النافعة جزء من المنهج النبوي.

وهكذا فإن السلام الحقيقي لا يقوم على الأمنيات، بل على وجود قوة قادرة على حمايته؛ فالعهود والمواثيق وإن كانت وسائل مهمة لتنظيم العلاقات بين الأمم، إلا أنها تبقى ضعيفة إذا لم تقف خلفها قدرة تحميها. فالتاريخ يشهد أن الاتفاقيات كثيرًا ما تُحترم عندما توجد قوة تفرض احترامها، وقد تُنتهك عندما يدرك الطرف الآخر غياب القدرة على الردع.

ولهذا فإن الردع ليس دعوة إلى الحرب، بل هو في كثير من الأحيان وسيلة لمنع وقوعها؛ لأن الخصم عندما يعلم أن الاعتداء ستكون له تكلفة كبيرة، فإنه يعيد حساباته قبل الإقدام على المغامرة. وهذه قاعدة عرفتها الأمم عبر التاريخ؛ فالقوة المنضبطة قد تكون سببًا في حفظ السلام أكثر من الضعف الذي يغري المعتدين.

وفي عصرنا الحالي، يشهد النظام الدولي تحولًا عميقًا في موازين القوة؛ فالولايات المتحدة التي انفردت بقيادة العالم بعد نهاية الحرب الباردة تواجه تحديات متزايدة من قوى صاعدة، وعلى رأسها الصين التي بنت خلال عقود طويلة قاعدة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية جعلتها منافسًا رئيسيًا في النظام العالمي.

فالصعود الصيني لم يكن حركة مفاجئة أو اندفاعًا عسكريًا مباشرًا، بل جاء وفق استراتيجية طويلة المدى اعتمدت على بناء الاقتصاد، وتطوير الصناعة، وتوسيع العلاقات التجارية، وزيادة النفوذ في مناطق مختلفة من العالم. وهذا يعكس أن الأمم التي تخطط لعقود قادمة لا تكتفي بإدارة الحاضر، بل تعمل على صناعة المستقبل.

وفي المقابل، فإن تراجع أي قوة عظمى لا يحدث عادة بسبب عامل واحد، بل نتيجة تراكمات داخلية وخارجية؛ من أعباء اقتصادية، وتوسع في الالتزامات الدولية، وظهور منافسين يمتلكون القدرة على تحدي النفوذ القائم.

لكن المؤمن يقرأ هذه التحولات من زاوية أوسع؛ فالقوة مهما عظمت تبقى تحت مشيئة الله، ولا تدوم لأمة إلا إذا قامت بأسباب بقائها.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]

فالتغيير يبدأ من الداخل؛ من إصلاح الإنسان، وتقوية المجتمع، وتحقيق العدل، وبناء أسباب القوة التي أمر الله بها.

إن العالم اليوم يدخل مرحلة جديدة من التنافس بين القوى الكبرى، مرحلة لن يكون فيها البقاء للأكثر صخبًا، بل للأكثر قدرة على الجمع بين الرؤية والاستعداد والإرادة. والأمة التي تريد أن يكون لها مكان في هذا النظام المتغير لا يكفيها أن تراقب صراع الآخرين، بل لا بد أن تبني مقومات القوة وفق هدي الإسلام وسنن الله في خلقه.

وحدة الصف وتكامل المصالح: ضرورة بناء القوة الإقليمية

إن من أعظم أسباب قوة الأمم في سنن الله تعالى اجتماع الكلمة ووحدة الصف، فالأمة مهما امتلكت من موارد وثروات تبقى ضعيفة إذا مزقتها الخلافات الداخلية، وتفرقت أهدافها، وأصبحت كل دولة تعمل بمعزل عن غيرها. فالقوة لا تُقاس فقط بحجم الأرض أو كثرة السكان أو وفرة المال، بل بقدرة الأمة على جمع طاقاتها وتوجيهها نحو هدف مشترك يخدم دينها ومصالحها ويحفظ استقلال قرارها.

وقد أدرك المسلمون الأوائل هذه الحقيقة حين أقام النبي ﷺ مجتمع المدينة على أساس الأخوة والتلاحم، فحوّل جماعات متفرقة إلى أمة واحدة تحمل رسالة واحدة وغاية واحدة. فلم يكن اجتماع الصحابة رضي الله عنهم مجرد تحالف سياسي مؤقت، بل كان اجتماعًا قائمًا على العقيدة التي وحدت القلوب قبل أن توحد الصفوف.

قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]

فالوحدة في المنظور الإسلامي ليست شعارًا سياسيًا، وإنما أصل من أصول القوة؛ لأن التفرق يبدد الطاقات ويجعل الأمة عرضة للتأثير الخارجي، بينما الاجتماع يمنحها القدرة على حماية مصالحها وصناعة قرارها.

وقد ظهر أثر الوحدة في تاريخ المسلمين بوضوح؛ فبعد وفاة النبي ﷺ واجهت الدولة الإسلامية خطرًا عظيمًا تمثل في الردة وتفكك أطراف الجزيرة، لكن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أدرك أن بقاء الأمة مرتبط بحفظ وحدتها، فثبت على الحق، وجمع الكلمة، وأرسل الجيوش حتى عادت الجزيرة إلى وحدة الدولة الإسلامية. فكان الحزم في لحظة الخطر سببًا في منع انهيار الأمة في بداياتها.

وفي واقع العالم المعاصر، لم تعد الدول قادرة على حماية مصالحها الكبرى منفردة كما كان الحال في العصور السابقة؛ فموازين القوة أصبحت تقوم على التكتلات الكبرى التي تجمع الاقتصاد، والتقنية، والصناعة، والدفاع، والقدرة السياسية. ولهذا نجد أن القوى العالمية المؤثرة لم تصل إلى مكانتها إلا من خلال بناء كيانات وتجمعات واسعة، مثل الاتحاد الأوروبي، والتحالفات الاقتصادية والعسكرية المختلفة.

ومن هنا فإن بناء مركز إقليمي قوي في العالم الإسلامي لا ينبغي أن يكون مجرد استجابة مؤقتة للأزمات، بل مشروعًا طويل المدى يقوم على التكامل الحقيقي، يبدأ بإصلاح الداخل، وتحقيق العدل، وتحكيم شرع الله، ثم الانتقال إلى بناء القوة في ميادين الاقتصاد والصناعة والعلم والدفاع.

فالأمة التي تريد أن يكون لها وزن في النظام العالمي لا يكفيها امتلاك الموارد، بل لا بد أن تمتلك القدرة على توظيف هذه الموارد ضمن رؤية موحدة. فالثروات إذا لم تحمها قوة سياسية إسلامية شرعية، واقتصادية وعسكرية تصبح مطمعًا للآخرين، والتاريخ مليء بالأمم التي امتلكت الكنوز لكنها فقدت القدرة على حماية نفسها بسبب الانقسام والضعف.

إن المنطقة الإسلامية تمتلك مقومات كبيرة تجعلها قادرة على أن تكون مركزًا مؤثرًا في العالم؛ فهي تجمع الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والطاقات البشرية، والمكانة الحضارية. لكن هذه الإمكانات تحتاج إلى إرادة اسلامية ورؤية مشتركة تتجاوز الخلافات الدنيوية الضيقة، وتعيد ترتيب الأولويات على أساس المصالح الكبرى للأمة.

فالقضية لم تعد شأنًا محليًا محدودًا، بل أصبحت مرتبطة بمستقبل المنطقة بأسرها؛ من المشرق العربي إلى الخليج، ومن الشمال إلى الجنوب، حيث تتداخل المصالح الدولية والإقليمية، وتسعى القوى الكبرى إلى التأثير في مسارات هذه المناطق لما تمتلكه من أهمية استراتيجية وثروات ومواقع حيوية.

لكن الإسلام يعلم أن القوة لا تُبنى على التبعية، ولا على انتظار حماية الآخرين، بل على الاعتماد على الله ثم بناء أسباب القوة.

فالإعداد يشمل كل ما تحتاجه الأمة لحفظ وجودها؛ من قوة عسكرية واقتصادية وعلمية، ومن وحدة داخلية تجعلها قادرة على مواجهة التحديات.

إن مستقبل المنطقة لن يصنعه كثرة البيانات ولا كثـرة الخلافـات، وإنمـا تصـنعه أمـة تعرف هويتها، وتلتزم بدينها، وتجمع بين قـوة الإيمـان وقـوة الإعـداد. فحـين تجتمـع العقيدة الصحيحة، والقيادة الحكيمة، والعمل المنظم، تصبح الأمـة أقـدر على حمايـة مصالحها والمشاركة في صناعة مستقبل العالم.

الاستراتيجية الأمريكية وتحولات الهيمنة: قلق من تآكل التفرد

تُظهر التحولات الجارية في السياسـة الأمريكيـة أن واشـنطن تسـعى إلـى المحافظـة على موقعهـا القيـادي في النظـام الـدولي، في مرحلـة بـدأت فيهـا مـوازين القـوة العالمية تشهد تغيرات متسارعة مع صعود قوى منافسة، وعلى رأسها الصين. فبعـد عقود من التفرد النسبي بقيادة المشهد العالمي عقب انتهاء الحرب الباردة، أصـبحت الولايـات المتحـدة تواجـه تحـديًا يتمثـل في ظهـور قـوى تمتلـك قـدرات اقتصـادية وتكنولوجية وعسكرية متنامية، وتسعى إلـى توسـيع نفوذهـا والمشـاركة في رسـم قواعد النظام الدولي.

وتقـوم الاسـتراتيجية الأمريكيـة المعاصـرة على محـورين أساسـيين؛ أولهمـا حمايـة المصالح الحيوية الأمريكية والمحافظـة على شـبكة النفـوذ والتحالفـات التـي بنتهـا

خلال العقود الماضية، وثانيهما محاولة احتواء الصعود الصيني ومنع تحوله إلى منافس قادر على إعادة تشكيل النظام العالمي وفق قواعد جديدة.

وقد انعكس هذا التوجه في إعادة تقييم واشنطن لعلاقاتها مع حلفائها؛ إذ أصبحت تطالبهم بتحمل أعباء أكبر في مجال الدفاع والإنفاق العسكري، في إشارة إلى إدراك أمريكي متزايد بأن الحفاظ على الهيمنة العالمية يحتاج إلى توزيع أكبر للأعباء، خصوصًا مع اتساع دائرة المنافسة الدولية.

ومن منظور إسلامي، فإن دراسة تحولات القوى الكبرى لا تكون من خلال الانبهار بقوة دولة أو الخوف من أخرى، بل من خلال فهم سنن الله في الأمم؛ فالقوة مهما بلغت تبقى مؤقتة، والتمكين لا يستمر لأمة إلا إذا قامت بأسباب العدل والإصلاح والقوة.

أما السياسة الشرعية في الإسلام فليست قائمة على الهيمنة المجردة أو تحقيق المصالح المادية على حساب القيم الإسلامية، وإنما تقوم على إقامة العدل، وحفظ مصالح الرعية، ومنع الظلم، وحماية الأمة من العدوان، مع الأخذ بأسباب القوة التي أمر بها الشرع. وقد كان النبي ﷺ يدير شؤون الدولة بالوحي والحكمة، فيجمع بين الرحمة والحزم، وبين الوفاء بالعهود والاستعداد لمواجهة الأخطار.

ففي الإسلام لا تكون القوة وسيلة للتكبر أو الاستعلاء، وإنما أداة لحفظ الحق ودفع الفساد،

كما قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190]

وهذا يوضح الفرق بين مفهوم القوة في المنظور المادي البحت، وبين مفهومها في الشريعة الإسلامية؛ فالقوة في الإسلام منضبطة بالعدل والغاية المشروعة، وليست مطلقة بلا ضوابط.

ومن هنا فإن الأمة الإسلامية حين تبحث عن مكانتها في عالم تتصارع فيه القوى الكبرى، لا ينبغي أن تسعى إلى تقليد نماذج الهيمنة القائمة على الصراع المادي فقط، بل إلى بناء قوة مستقلة تقوم على العقيدة الصحيحة، والعلم، والإعداد، والعدل، والسياسة الشرعية التي تحقق مقاصد الشريعة وتحفظ مصالح الأمة.

أثر التغلغل الصهيوني في القرار الأمريكي: تضارب المصالح وتداعياته

يُعد فهم طبيعة مراكز التأثير وصناعة القرار داخل القوى الكبرى من أهم مفاتيح قراءة التحولات الجيوسياسية في العالم؛ فالدول لا تتحرك فقط من خلال مؤسساتها الرسمية، بل تتأثر كذلك بالتيارات الفكرية، وجماعات الضغط، والشبكات السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى توجيه السياسات بما ينسجم مع رؤاها ومصالحها.

وفي هذا السياق، يبرز الحديث عن تأثير التيار الصهيوني الداعم لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، باعتباره أحد العوامل التي يوليها العديد من الباحثين والمحللين اهتمامًا عند دراسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فهذا التأثير لم يظهر بصورة مفاجئة، بل تطور عبر عقود من خلال العلاقات السياسية، والنفوذ الانتخابي، والعمل المؤسسي، والتأثير في النقاشات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصًا ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

وقد أدى هذا الحضور إلى جدل واسع حول مدى توافق بعض القرارات الأمريكية في المنطقة مع المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة نفسها؛ إذ يرى بعض المحللين أن الانحياز الكبير لصالح "إسرائيل" في بعض الملفات قد يدفع واشنطن إلى تبني سياسات تحقق أهدافًا مرتبطة بالأمن الإسرائيلي، لكنها قد تحمل في الوقت ذاته تكاليف استراتيجية على المصالح الأمريكية بعيدة المدى، سواء من خلال زيادة التوترات الإقليمية أو خلق أزمات تستنزف النفوذ الأمريكي.

وتظهر هذه الإشكالية بوضوح في الملف الإيراني، حيث تحول الصراع بين إيران والولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى أحد أكثر الملفات تعقيدًا في الشرق الأوسط. فبينما تقدم واشنطن موقفها عادة ضمن إطار منع الانتشار النووي وحماية الأمن الإقليمي، ترى تحليلات أخرى أن الصراع يحمل أبعادًا أوسع تتعلق بموازين القوة الإقليمية، ودور إيران في المنطقة، ومستقبل التحالفات والنفوذ.

ومن المنظور الاستراتيجي، فإن أي قوة كبرى حين تسمح بتداخل أهداف أطراف خارجية مع قراراتها الكبرى قد تواجه خطر فقدان جزء من استقلالية تقديرها للمصالح. فالدول العظمى تحتاج دائمًا إلى موازنة دقيقة بين مصالحها المباشرة وبين التزاماتها تجاه حلفائها، لأن تقديم مصالح الحلفاء على الحسابات الاستراتيجية الكبرى قد يؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل.

أما في المنظور الإسلامي، فإن قضية إدارة الدولة وصناعة القرار تختلف عن النموذج القائم على صراع جماعات النفوذ والمصالح؛ فـ السياسة الشرعية في الإسلام تقوم على تحقيق العدل، وحفظ مصالح الأمة، ومنع الظلم، وربط القوة بالمسؤولية أمام الله. فلم يكن الحكم في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين قائمًا على خدمة فئة أو جماعة، وإنما على إقامة الحق ورعاية مصالح المسلمين وفق ما أمر الله به.

وقد كان النبي ﷺ يجمع بين الحكمة السياسية والوضوح في الغاية؛ فيعقد العهود حين تكون فيها مصلحة، ويواجه العدوان حين يكون فيه خطر، ويوازن بين المصالح والمفاسد وفق هدي الوحي. وكذلك سار الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، حيث كانت قراراتهم مرتبطة بحفظ بيضة الإسلام وجماعة المسلمين وصيانة دولتهم، لا بتحقيق مصالح شخصية أو فئوية.

ولهذا فإن قوة أي أمة لا تكون فقط في امتلاك السلاح أو النفوذ، بل في استقلال قرارها، وعدالة نظامها، ووحدة رؤيتها. فالأمة التي تفقد قدرتها على صناعة قرارها تصبح عرضة لأن تُدار وفق أجندات الآخرين، مهما امتلكت من موارد.

إن استمرار تأثير الملفات الأيديولوجية والتحالفات الضيقة في صناعة القرار الأمريكي قد تكون له آثار بعيدة المدى على موقع الولايات المتحدة العالمي، خصوصًا إذا أدى ذلك إلى الدخول في صراعات طويلة تستنزف القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالتاريخ يثبت أن الإمبراطوريات لا تتراجع فقط بسبب قوة خصومها، بل أحيانًا بسبب سوء إدارة قوتها واختيارها للمعارك التي تخوضها.

ومن هنا فإن الحرب الأخيرة على إيران، وما نتج عنها من تداعيات على موازين القوى في الشرق الأوسط، تمثل مثالًا على تعقيد العلاقة بين الحسابات الإقليمية والمصالح الدولية، وقد تكون لها انعكاسات تتجاوز حدود المنطقة إلى مستقبل الدور الأمريكي في النظام العالمي.

فالدرس الأكبر الذي تقدمه حركة التاريخ هو أن الدول لا تحفظ مكانتها بالقوة المجردة فقط، وإنما بحسن إدارة القوة، واستقلال القرار، ومعرفة حدود القدرة، والتمييز بين المصالح الحقيقية والمصالح التي قد تقود إلى استنزاف طويل الأمد.

الاقتصاد كأداة للهيمنة والصراع: معركة الدولار واليوان

لم يعد الاقتصاد في العصر الحديث مجرد وسيلة لتنمية الشعوب وتحقيق الرفاه، بل أصبح أحد أهم ميادين الصراع بين الدول الكبرى، وأداة رئيسية لصناعة النفوذ وفرض الإرادة السياسية. فالقوة الاقتصادية أصبحت في كثير من الأحيان تسبق القوة

العسكرية؛ لأن الدولة التي تملك مفاتيح التجارة والمال والطاقة تستطيع أن تـؤثر في قرارات الآخرين، وتستخدم أدواتها الاقتصادية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي المنظور الإسلامي، فإن المال ليس مجرد وسيلة للثراء أو السيطرة، بل هـو أمانـة واستخلاف،

قال الله تعالى: ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33]

فالمال في الإسلام مرتبط بالمسؤولية، وبناء القوة التي تحفظ مصالح الأمـة، ولـيس بجمع الثروة لزيادة النفوذ على حساب الآخـرين أو اسـتخدام الاقتصـاد وسـيلة للظلـم والاسـتغلال. وقـد أدرك المسـلمون الأوائـل أهميـة القـوة الاقتصـادية؛ فبنـاء الدولـة الإسلامية في المدينة لم يكن قائمًا على القوة العسـكرية وحـدها، بـل على تنظـيم السوق، وحماية التجارة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يمـنح الأمـة قـدرتها على اتخاذ القرار.

وفي النظام العالمي المعاصر، يحتل الدولار الأمريكي موقعًا استثنائيًا؛ إذ أصبح العملة الرئيسية في التجارة الدولية والاحتياطـات النقديـة العالميـة، وهـو مـا مـنح الولايـات المتحدة ميزة استراتيجية كبيرة لا تقتصر على الاقتصاد فقط، بل تمتد إلـى السياسـة والأمن. فامتلاك عملـة عالميـة الاسـتخدام يمـنح الدولـة صـاحبة هـذه العملـة قـدرة واسعة على التأثير في النظام المالي الـدولي، وفـرض العقوبـات، والـتحكم في جـزء كبير من حركة التجارة العالمية.

ولهذا فإن الدولار لا يمثل مجرد ورقة نقدية، بل أصبح جزءًا من منظومة نفوذ متكاملة تقوم على قوة الاقتصاد الأمريكي، وحجم الأسواق المالية، والثقة الدولية بالمؤسسات الأمريكية، إضافة إلى الدور التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة في بناء النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

غير أن هذه المكانة تواجه تحديات متزايدة مع صعود قوى اقتصادية جديدة، وفي مقدمتها الصين التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة. فبكين تعمل على توسيع استخدام عملتها الوطنية، وتعزيز الاتفاقيات التجارية التي تعتمد على اليوان، وبناء شبكات اقتصادية بديلة من خلال علاقاتها مع عدد من الدول والتكتلات، ومنها مجموعة بريكس.

وهذا التحرك لا يمثل مجرد تغيير في أدوات الدفع، بل يعكس صراعًا أعمق حول من يمتلك القدرة على تشكيل قواعد الاقتصاد العالمي في المستقبل. فالدولة التي تتحكم في النظام المالي العالمي تمتلك نفوذًا يتجاوز حدودها الجغرافية، بينما الدولة التي تعتمد بالكامل على أنظمة الآخرين تصبح أكثر عرضة للضغط والتأثير.

وقد حاولت الولايات المتحدة استخدام أدوات اقتصادية متعددة للحفاظ على تفوقها، من العقوبات التجارية والمالية إلى القيود على التكنولوجيا والاستثمارات، بهدف إبطاء صعود المنافسين والحفاظ على موقعها في قمة النظام العالمي. إلا أن التجربة أثبتت أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تعقيدًا، وأن القوى الكبرى قادرة على إيجاد مسارات بديلة عندما تواجه ضغوطًا خارجية.

ومن هنا اتجه الصراع نحو البحث عن نقاط ضعف استراتيجية، وكان ملف الطاقة أحد أهم هذه الملفات؛ فالاقتصاد الصيني، باعتباره أحد أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم، يعتمد بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة لضمان استمرار نموه الصناعي. ولذلك أصبحت السيطرة على مصادر الطاقة وطرق نقلها جزءًا أساسيًا من الحسابات الجيوسياسية بين القوى الكبرى.

ومن منظور السياسة الشرعية الإسلامية، فإن قوة الأمة لا تكتمل إلا بامتلاكها استقلالًا اقتصاديًا يحفظ قرارها، لأن التبعية المالية قد تتحول إلى تبعية سياسية. وقد أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهمية قوة الاقتصاد وإدارة الموارد حين نظم شؤون الدولة، وأقام نظامًا ماليًا يهدف إلى حفظ مصالح المسلمين وتحقيق العدل بينهم.

فالأمة التي تملك مواردها ولا تملك قرارها تبقى معرضة للضغط، أما الأمة التي تجمع بين الإيمان، والإدارة الرشيدة، والقوة الاقتصادية، فإنها تكون أقدر على حماية مصالحها.

إن المعركة الاقتصادية بين الدولار واليوان ليست مجرد منافسة بين عملتين، بل هي جزء من صراع أكبر حول شكل النظام العالمي القادم؛ هل يبقى قائمًا على مركز مالي واحد يملك أدوات التأثير الكبرى، أم يتجه إلى نظام متعدد المراكز تتوزع فيه القوة الاقتصادية بين عدة قوى دولية؟

وهنا يظهر الدرس التاريخي: أن الأمم لا تبقى قوية بالثروة وحدها، بل بحسن إدارة الثروة وتسخيرها في بناء القوة والاستقلال. فالمال إذا أحسن استخدامه كان سببًا في التمكين، وإذا أُهمل أو خضع للآخرين أصبح بابًا للضعف والتبعية.

سلاح النفط وحسم المعارك الجيوسياسية: استراتيجية الضغط على الصين

لم يعد النفط في العصر الحديث مجرد مورد اقتصادي يستخدم لتشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل، بل أصبح أحد أهم أدوات الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى. فالدولة التي تمتلك مصادر الطاقة أو تتحكم في طرق وصولها تستطيع أن تمتلك ورقة تأثير واسعة على منافسيها، لأن الطاقة تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصناعي الحديث، وأي اضطراب فيها ينعكس على الإنتاج والتجارة والنمو الاقتصادي.

ومن منظور إسلامي، فإن الموارد التي أنعم الله بها على الأمم ليست مجرد ثروات مادية، بل هي أمانة ومسؤولية،

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15]

فالثروات تحتاج إلى إدارة رشيدة تحفظ مصالح الأمة، وتمنع تحولها إلى سبب للضعف أو أداة يستخدمها الآخرون للضغط والسيطرة.

وفي إطار الصراع بين القوى الكبرى، تمثل الطاقة إحدى أهم ساحات التنافس بين الولايات المتحدة والصين. فالصين، التي أصبحت مركزًا صناعيًا عالميًا، تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الطاقة لضمان استمرار نموها الاقتصادي، ولذلك فإن أمن إمدادات النفط يمثل عنصرًا أساسيًا في حساباتها الاستراتيجية.

وفي المقابل، تدرك الولايات المتحدة أهمية ورقة الطاقة في معادلة النفوذ العالمي؛ فامتلاك القدرة على التأثير في مصادر النفط أو طرق نقله يمنحها أداة ضغط في مواجهة منافسين كبار. ومن هنا تأتي أهمية مناطق مثل الخليج العربي، وفنزويلا، وإيران، باعتبارها مناطق ذات وزن كبير في سوق الطاقة العالمي.

فالنفط لم يعد منفصلًا عن السياسة، بل أصبح مرتبطًا مباشرة بموازين القوة والتحالفات الدولية. فالصراع حول الطاقة هو في حقيقته صراع حول من يمتلك القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، ومن يحدد شروط التجارة والنمو والتنمية.

وفي الملف الإيراني تحديدًا، فإن الصراع لا يمكن قراءته من زاوية واحدة فقط؛ فهناك أبعاد متعددة متداخلة تشمل الملف النووي، والأمن الإقليمي، والتنافس على النفوذ، إضافة إلى أهمية موقع إيران الجغرافي ومواردها الطاقوية وعلاقاتها الاقتصادية مع قوى دولية مثل الصين.

ومن التحليل الاستراتيجي، فإن أي محاولة لإعادة تشكيل موازين القوة في المنطقة لا تنفصل عن الرغبة في التحكم بمصادر الطاقة ومساراتها. فالقوى الكبرى عبر التاريخ كانت تدرك أن السيطرة على الموارد الحيوية تمنحها قدرة أكبر على فرض شروطها، ولذلك أصبحت الطاقة جزءًا من حسابات الأمن القومي للدول الكبرى.

لكن المنظور الإسلامي يضيف بعدًا آخر لهذه المعادلة؛ فالقوة والثروة لا تكون سببًا للتمكين إلا إذا اقترنت بالعدل وحسن التدبير. وقد كان النبي ﷺ يدير شؤون الدولة الإسلامية بما يحقق المصلحة العامة، ويحفظ موارد الأمة، ويمنع استغلالها بما يضر المجتمع الإسلامي.

كما أن التاريخ الإسلامي يبين أن قوة الأمم لا تقوم على امتلاك الموارد فقط، بل على القدرة على توظيفها في مشروع حضاري متكامل، في إقامة الدين وتحكيم الإسلام وفتح البلاد فقد كانت الدولة الإسلامية في عصور قوتها تجمع بين النشاط التجاري، والإدارة المنظمة، والقوة العسكرية، والعلم، مما جعلها لاعبًا مؤثرًا في النظام العالمي في زمانها.

ومن هنا فإن معركة النفط بين القوى الكبرى ليست مجرد خلاف اقتصادي، بل هي جزء من صراع أوسع حول مستقبل النظام العالمي. فالولايات المتحدة تسعى إلى المحافظة على موقعها القيادي، بينما تعمل الصين على توسيع نفوذها وبناء مسارات اقتصادية تقلل من اعتمادها على النظام الذي تقوده واشنطن.

ويبقى الدرس الأكبر للأمة الإسلامية أن امتلاك الثروات وحده لا يكفي لصناعة القوة؛ فكم من أمم امتلكت الموارد ثم فقدت تأثيرها بسبب الانقسام وضعف الإدارة، وكم من أمم استطاعت أن تنهض حين جمعت بين وحدة الصف، وصحة المنهج، وحسن استثمار الإمكانات، ووحدة الصف لا تكون إلا باجتماع المسلمين على عقيدة صحيحة كما كان السلف في القرون الأولى المفضلة، وغير ذلك من الادعاءات في الوحدة مع أهل البدع والزنادقة هي ادعاءات باطلة، فالجماعة لا تقوم إلا على الحق.

إن العالم يقف أمام مرحلة إعادة ترتيب كبرى تشبه التحولات التي أعقبت الحروب العالمية، حيث تسعى كل قوة إلى تعزيز موقعها قبل تشكل النظام الدولي الجديد. وفي مثل هذه المراحل لا يكون المستقبل لمن يملك الموارد فقط، بل لمن يمتلك الرؤية، والإرادة، والقدرة على بناء القوة وفق سنن الله في الأمم.

قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: 21]

فمهما عظمت خطط القوى وموازينها، فإن التدبير الأعلى لله سبحانه، وإنما يكون واجب الأمم أن تأخذ بالأسباب، وتستعد، وتبني قوتها، وتعمل بما يرضي الله، حتى تكون قادرة على مواجهة تحديات عصرها.

استراتيجية ترامب لاحتواء الصين: من العقوبات الاقتصادية إلى ورقة النفط

تُظهر طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة والصين أن المنافسة بين القوتين لم تعد محصورة في المجال العسكري أو السياسي فقط، بل أصبحت مواجهة شاملة تمتد إلى الاقتصاد، والتكنولوجيا، والطاقة، وسلاسل الإمداد العالمية. فالقوى الكبرى في العصر الحديث تدرك أن من يمتلك القدرة على التحكم في مفاتيح الاقتصاد العالمي يستطيع أن يمتلك تأثيرًا سياسيًا واسعًا، وأن المعارك القادمة قد تُحسم في الأسواق والموانئ ومصادر الطاقة بقدر ما تُحسم في ميادين القتال.

ومن المنظور الإسلامي، فإن إدراك طبيعة الصراعات لا يعني السعي إلى الظلم أو العدوان، بل يعني فهم الواقع والاستعداد له؛ فالأمة التي لا تعرف موازين القوة تصبح عرضة لأن تُفرض عليها إرادة الآخرين. وقد أرشد الإسلام إلى ضرورة الاستعداد وحسن التدبير.

والقوة في هذا الإطار تشمل كل ما تحتاجه الأمة لحفظ مصالحها، من العلم والاقتصاد والصناعة إلى القدرة السياسية الإسلامية والعسكرية.

ومنذ صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، أصبحت في نظر الاستراتيجية الأمريكية المنافس الأكبر القادر على تحدي موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي. فالصين

لم تكتفِ بالنمو الاقتصادي الداخلي، بل عملت على بناء قاعدة صناعية ضخمة، وتطوير قدراتها التكنولوجية، وتوسيع علاقاتها التجارية مع مختلف مناطق العالم.

ولهذا وضعت واشنطن ملف احتواء الصين في مقدمة أولوياتها الاستراتيجية، محاولة استخدام أدوات متعددة للحد من توسع النفوذ الصيني. وكان الاقتصاد هو أحد أهم ميادين المواجهة، حيث لجأت الإدارة الأمريكية الكافرة المحاربة خلال عهد ترامب إلى سياسة الرسوم الجمركية والقيود التجارية بهدف الضغط على المنتجات الصينية وتقليل اعتماد السوق الأمريكية على الواردات القادمة من الصين الدول الكافرة المحاربة.

وقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية مرتفعة على بعض السلع الصينية، وصلت في بعض الحالات إلى نسب كبيرة، في محاولة لإجبار بكين على تقديم تنازلات تتعلق بالتجارة والتكنولوجيا والسياسات الصناعية. لكن الصين لم تستجب بالصورة التي كانت واشنطن تأملها، بل أظهرت قدرة على التكيف وإعادة توجيه جزء من تجارتها نحو أسواق أخرى.

وهذا يكشف حقيقة مهمة في الصراعات الاقتصادية؛ وهي أن الضغط على قوة كبرى لا ينجح دائمًا بمجرد استخدام العقوبات، خصوصًا إذا كانت تلك القوة تمتلك قاعدة إنتاجية واسعة، وسوقًا داخلية كبيرة، وشبكة علاقات اقتصادية متعددة.

ومن هنا بدأ التفكير الأمريكي يتجه إلى أدوات ضغط أخرى، وكان ملف الطاقة من أبرز هذه الأدوات. فالاقتصاد الصيني يعتمد بدرجة كبيرة على تدفق الطاقة لضمان

استمرار الصناعة والنمو، ولذلك فإن التحكم في مصادر النفط وطرق وصوله يمثل ورقة استراتيجية ذات أهمية كبيرة.

فالنفط ليس مجرد سلعة تجارية، بل عنصر مرتبط بالأمن القومي للدول الكبرى. ومن يملك القدرة على التأثير في مصادر الطاقة يستطيع أن يؤثر في قدرة الآخرين على الإنتاج والنمو. ولهذا أصبحت مناطق الطاقة الحيوية جزءًا من الحسابات الجيوسياسية الكبرى.

إن الانتقال من العقوبات الاقتصادية إلى البحث عن أوراق ضغط في مجال الطاقة يعكس طبيعة التحول في الصراع الأمريكي الصيني؛ فالمواجهة لم تعد حول سلعة أو سوق محدد، بل حول من يمتلك القدرة على التأثير في النظام العالمي القادم.

ومع ذلك، فإن التاريخ يبين أن محاولة أي قوة كبرى إيقاف صعود منافس لا تعتمد فقط على الضغط الخارجي، بل تتطلب معالجة أسباب القوة الداخلية. فالصين لم تصعد بسبب عامل واحد، وإنما بسبب تراكم طويل في الصناعة والتعليم والتخطيط الاقتصادي.

ومن هنا فإن الدرس للأمة الإسلامية أن المنافسة في عالم القوى لا تُحسم بالشعارات، وإنما في تحكيم الشريعة الإسلامية وببناء الإنسان على ما أراده الله، وإصلاح النظام، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وامتلاك أسباب القوة التي أمر الله بها.

فالأمم التي تريد أن يكون لها دور في المستقبل لا يكفيها امتلاك الموارد، بل يجب أن تمتلك القدرة على تحويل هذه الموارد إلى علم وصناعة وتأثير، مع التزامها بالعدل والهدى الذي جاءت به الشريعة الإسلامية.

مشهد عالمي في طور إعادة التشكيل: سنن التدافع وبناء القوة

يمر العالم اليوم بمرحلة انتقالية دقيقة تشبه المراحل الكبرى التي أعقبت الحروب والصراعات العالمية، حيث تتغير موازين القوى، وتعيد الدول الكبرى حساباتها، وتسعى كل قوة إلى تثبيت موقعها قبل ظهور النظام الدولي الجديد. فالتاريخ يعلمنا أن التحولات الكبرى لا تحدث فجأة، بل تأتي نتيجة تراكمات طويلة من المنافسة الاقتصادية، والتطور العسكري، والصراع على الموارد، وبناء التحالفات.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1364هـ (1945)، اجتمعت القوى المنتصرة في مؤتمرات كبرى لرسم شكل النظام العالمي الجديد، ثم ظهر نظام القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1412هـ (1991) انفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي لفترة طويلة. إلا أن صعود قوى جديدة، وعلى رأسها الصين، وعودة روسيا إلى لعب أدوار مؤثرة، يشير إلى أن العالم يتجه نحو مرحلة أكثر تعقيدًا قد لا تقوم على هيمنة قوة واحدة.

ومن منظور إسلامي، فإن هذه التحولات تـدخل ضـمن سـنن اللـه في الأمـم؛ فالتـاريخ ليس ثابتًا على حال واحدة، ولا تدوم قوة بشرية إلى الأبد، وإنما تتغير الأحوال بحسب ما تقدمه الأمم من أسباب القوة والإصلاح.

وقد عرف الصحابة رضي الله عنهم والتابعين هـذه الحقيقـة؛ فلـم تكـن قـوة الدولـة الإسلامية في بدايتها قائمة على كثرة العدد أو وفرة المال، بل على اجتماع العقيدة الصحيحة، ووحدة الصف، وحسن القيادة، والأخذ بالأسباب مع التوكل على الله.

وهذا يبين قاعدة مهمة: أن القـوة الماديـة سـبب، لكنهـا ليسـت العامـل الوحيـد، وأن النصر والتمكين بيد الله، يمنحه لمن يشاء وفق سننه وحكمته.

وفي واقع العالم المعاصر، فإن الأمة الإسـلامية تقـف أمـام مرحلـة تحتـاج فيهـا إلـى مراجعة عميقة لأسباب الضعف والقوة. فامتلاك الموارد وحده لا يكفي، وكثرة السكان وحدها لا تكفي، بل لا بد من إصلاح المنهج.

فالأمم لا تدخل التاريخ بمجرد امتلاكها الثروات، وإنمـا عنـدما تمتلـك مشـروعًا واضـحًا، وقيادة رشيدة، واستقلالًا في القرار، وقدرة على حماية مصالحها. وقد كان مـن أعظـم أسباب قوة المسلمين في القرون الأولى اجتماعهم على الكتاب والسنة، وترك التفرق والتنازع والبدع والمحادثات التي تبدد القوة.

إن النظام العالمي القادم لن يكون لمن يملك السلاح فقط، بل لمن يستطيع الجمع بين القوة العسكرية، والاقتصاد، والتقنية، والسياسة، والاستقرار الداخلي. ولهذا فإن المرحلة المقبلة ستكون اختبارًا حقيقيًا للأمم: من يستطيع أن يبني قوته ويحافظ عليها، ومن يبقى تابعًا لتحولات الآخرين.

وعلى الأمة الإسلامية أن تدرك أن العودة إلى التأثير العالمي لا تكون بتقليد الآخرين أو الارتهان لمشاريع خارجية، وإنما بالعودة إلى أصول القوة التي قامت عليها حضارتها: توحيد الله، وتحكيم شرعه، والجهاد في سبيل الله بالسيف، وطرد العدو، وفتح البلاد، ووبناء العلم والصناعة، وإعداد القوة، وتحقيق العدل بين الناس.

قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: 55]

فالاستخلاف ليس أمنية مجردة، بل وعد مرتبط بالإيمان والعمل الصالح وتحقيق شروط التمكين.

إن العالم يقف أمام مرحلة إعادة تشكيل قد تحدد ملامح العقود القادمة، ومن يقرأ سنن التاريخ يدرك أن الفرص الكبرى لا تُمنح للأمم الضعيفة، بل للأمم التي تستعد لها. ولذلك فإن اليقظة، وبناء القوة، وإصلاح الداخل، والاستعداد للمستقبل، ليست خيارات ثانوية، بل ضرورة لحماية الأمة ومكانتها. ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: 126]

مركز وصل للبحوث والدراسات